نشرة معلومات ضريبية أساسية: الأشخاص القائمون في المنطقة الحرة

تقدم هذه النشرة شرحًا مفصلًا للأحكام المتعلقة بالأشخاص القائمين في المنطقة الحرة وفقًا لقانون ضريبة الشركات في الدولة. تهدف إلى توضيح الشروط، الامتيازات، والالتزامات الضريبية للأشخاص الاعتباريين المسجلين أو المنشئين في المناطق الحرة، مع التركيز على مفهوم الدخل المؤهل، الأنشطة المؤهلة والمستبعدة، ومتطلبات الامتثال. ستجد في هذا الدليل كل ما تحتاجه لفهم كيفية تطبيق ضريبة الشركات على الأشخاص القائمين في المنطقة الحرة، بالإضافة إلى التزاماتهم القانونية والإجرائية.

مقدمة: من يجب عليه قراءة هذه النشرة؟

هذه النشرة موجهة لأي شخص يرغب في فهم الأحكام المتعلقة بالأشخاص القائمين في المنطقة الحرة بموجب قانون ضريبة الشركات في الدولة. سواء كنت صاحب شركة، مستشارًا ضريبيًا، أو مسؤولًا ماليًا في كيان يعمل ضمن منطقة حرة، ستجد في هذا الدليل المعلومات الأساسية التي تساعدك على الامتثال للقوانين الضريبية وتجنب المخالفات.

يوضح الدليل كيفية الاستفادة من النسبة الضريبية (0%) على الدخل المؤهل، ويشرح الحالات التي يخضع فيها الدخل للنسبة الأساسية (9%). كما يسلط الضوء على الشروط الواجب توافرها للاعتبار كشخص مؤهل قائم في المنطقة الحرة، والعواقب المترتبة على عدم استيفاء هذه الشروط أو اختيار الخضوع للنسبة الأساسية.

تعريف الشخص القائم في المنطقة الحرة

يُعرّف الشخص القائم في المنطقة الحرة بأنه الشخص الاعتباري الذي تم تأسيسه أو إنشاؤه أو تسجيله بأي شكل في المنطقة الحرة، ويشمل ذلك سلطات المنطقة الحرة والجهات الحكومية التابعة لها. كما يُعتبر فرع الشخص الاعتباري غير المقيم المسجل في المنطقة الحرة شخصًا قائمًا في المنطقة الحرة، مع اعتبار الكيان الأم منشأة دائمة أجنبية. أما الشخص الاعتباري المقيم في الدولة الذي له فرع في المنطقة الحرة، فيُعتبر أيضًا شخصًا قائمًا في المنطقة الحرة لأغراض قانون ضريبة الشركات.

لا يمكن للأشخاص الطبيعيين أو الائتلافات المشتركة أن يُعتبروا أشخاصًا قائمين في المنطقة الحرة. ينطبق هذا التعريف فقط على الكيانات الاعتبارية، مما يضمن وضوحًا في تحديد الجهات الخاضعة للأحكام الضريبية الخاصة بالمناطق الحرة.

ما هي المنطقة الحرة لأغراض ضريبة الشركات؟

المنطقة الحرة هي منطقة جغرافية مخصصة ومحددة في الدولة، يتم تحديدها بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير. وتُعتبر المنطقة المحددة لأغراض ضريبة الشركات هي المنطقة الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة، والمصنفة كمنطقة حرة طبقًا لقانون ضريبة الشركات.

يجب على جميع الخاضعين للضريبة مراجعة سلطة المنطقة الحرة ذات الصلة للتأكد من ممارسة أعمالهم في منطقة حرة أو منطقة محددة لأغراض ضريبة الشركات. هذا التحقق ضروري لتحديد الالتزامات الضريبية والاستفادة من الامتيازات المتاحة.

شروطٍ اعتبار الشخص القائم في المنطقة الحرة شخصًا مؤهلًا

يُعتبر الشخص القائم في المنطقة الحرة شخصًا مؤهلًا إلا إذا لم يستوفِ أحد الشروط التالية أو اختار الخضوع للنسبة الأساسية لضريبة الشركات:

- الحفاظ على وجود واقعي وكافٍ في المنطقة الحرة.
- تحقيق دخل مؤهل.
- عدم اختيار الخضوع للنسبة الأساسية لضريبة الشركات.
- الامتثال لمبدأ السعر المحايد في المعاملات مع الأطراف المرتبطة.
- الاحتفاظ بمستندات التسعير التحويلي.
- الاحتفاظ بقوائم مالية مدققة.
- ألا تتجاوز الإيرادات غير المؤهلة 5 ملايين درهم أو 5% من إجمالي الإيرادات، أيهما أقل.

في حال عدم استيفاء أي من هذه الشروط أو اختيار الخضوع للنسبة الأساسية، يفقد الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة صفته من بداية الفترة الضريبية ذات الصلة ولمدة أربع فترات ضريبية لاحقة.

الدخل المؤهل للاستفادة من نسبة (0%)

يسمح قانون ضريبة الشركات للشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة بالاستفادة من نسبة (0%) على الدخل المؤهل فقط. يشمل الدخل المؤهل:

- المعاملات مع أشخاص آخرين قائمين في المنطقة الحرة (غير متعلقة بأنشطة مستبعدة).
- المعاملات المتعلقة بأنشطة مؤهلة ليست مستبعدة.
- الدخل من تملك أو استغلال الملكية الفكرية المؤهلة.
- أي دخل آخر شريطة استيفاء متطلبات الحد الأدنى.

لا يُعتبر الدخل من منشأة دائمة أجنبية أو محلية، أو من أموال غير منقولة (باستثناء العقارات التجارية في المنطقة الحرة)، أو من ملكية فكرية غير مؤهلة دخلًا مؤهلًا، ويخضع للنسبة الأساسية (9%) ما لم يكن معفى بموجب أحكام أخرى.

الأنشطة المؤهلة بموجب أحكام المناطق الحرة

يمكن للشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة الاستفادة من نسبة (0%) إذا كان يحقق دخلًا مؤهلًا من الأنشطة التالية:

- تصنيع أو معالجة السلع أو المواد.
- تداول السلع المؤهلة.
- الاحتفاظ بالأسهم أو الأوراق المالية لأغراض الاستثمار.
- تملك وإدارة وتشغيل السفن.
- خدمات إعادة التأمين.
- خدمات إدارة الصناديق والثروات والاستثمارات.
- خدمات المقر الرئيسي للأطراف المرتبطة.
- خدمات الخزانة والتمويل للأطراف المرتبطة.
- تمويل وتأجير الطائرات.
- توزيع السلع أو المواد في أو من منطقة محددة.
- الخدمات اللوجستية.

تشمل الأنشطة المؤهلة أيضًا الأنشطة المساندة الضرورية أو المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالنشاط المؤهل الرئيسي.

الأنشطة المستبعدة بموجب أحكام المناطق الحرة

الدخل الناتج عن الأنشطة المستبعدة لا يمكن أن يخضع لنسبة (0%)، بل يُفرض عليه نسبة (9%) حتى عند التعامل مع أشخاص قائمين في المنطقة الحرة. تشمل الأنشطة المستبعدة:

- المعاملات مع أشخاص طبيعيين (باستثناء تملك وإدارة وتشغيل السفن).
- خدمات إدارة الصناديق والثروات والاستثمارات الخاضعة للرقابة التنظيمية.
- تمويل وتأجير الطائرات.
- الأنشطة المصرفية والتأمين (باستثناء إعادة التأمين).
- تملك أو استغلال العقارات (باستثناء العقارات التجارية في المنطقة الحرة عند التعامل مع أشخاص قائمين في المنطقة الحرة).
- الأنشطة المساندة للأنشطة المستبعدة.

يُعتبر النشاط مساندًا إذا كان ضروريًا أو مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالنشاط المستبعد الرئيسي.

متطلبات الامتثال للأشخاص القائمين في المنطقة الحرة

يجب على الشخص القائم في المنطقة الحرة الالتزام بعدة متطلبات قانونية وإجرائية، منها:

- التسجيل الضريبي لدى الهيئة الاتحادية للضرائب وفقًا للنماذج والإجراءات المحددة.
- إعداد والاحتفاظ بقوائم مالية مدققة حتى لو كانت الإيرادات أقل من 50 مليون درهم.
- تقديم الإقرار الضريبي وسداد ضريبة الشركات خلال 9 أشهر من نهاية الفترة الضريبية.
- الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات لمدة 7 سنوات بعد انتهاء الفترة الضريبية ذات الصلة.

عدم الالتزام بهذه المتطلبات قد يؤدي إلى فرض غرامات إدارية أو فقدان الامتيازات الضريبية.

الخلاصة والتوصيات

تلخص هذه النشرة الأحكام الأساسية للأشخاص القائمين في المنطقة الحرة بموجب قانون ضريبة الشركات في الدولة. للاستفادة من النسبة الضريبية (0%)، يجب استيفاء جميع الشروط والالتزام بالأنشطة المؤهلة وتجنب الأنشطة المستبعدة. كما يجب الامتثال الكامل للمتطلبات الإجرائية والقانونية، بما في ذلك التسجيل الضريبي، إعداد القوائم المالية، وتقديم الإقرارات في المواعيد المحددة.

نوصي بمراجعة سلطة المنطقة الحرة ذات الصلة بانتظام، والاستعانة بمستشارين ضريبيين معتمدين لضمان الامتثال الكامل وتجنب المخالفات. الالتزام الدقيق يضمن الاستفادة القصوى من الامتيازات الضريبية ويجنب الغرامات والعقوبات.